# أهمية التخطيط:

- تأكد بالأصول العلمية المستقرة بالتجربة وبالدروس المستفادة أهمية التخطيط للمجتمع.
- ونتجت عن البعد عن التخطيط سلبيات تراكمت بسببها مشاكل كثيرة ويحتاج لإصلاحها ولإعادة البناء الهيكلي للمجتمع إلى وضعه السليم خطط وتكاليف كثيرة.
- ومن ثم فإن تدخل الدولة يجب أن يتوجه أساسا إلى تصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات التي تنشأ عن المسيرة التلقائية، والابتعاد عن الإجراءات الآنية المتفرقة التي قد يتعارض بعضها مع البعض الآخر، وقد تفتقر في معظم الأحوال الاتساق والتكامل.

- وتختلف مناهج التخطيط في حالة سيادة الملكية الخاصة عنها في أحوال الملكية العامة. ويتضح هذا في درجة إلزام الخطة وما إذا كانت تعتمد على أساليب التحكم المباشر أم تلجأ إلى الامتيازات والحوافز الغير مباشرة.
- أما دور التخطيط الاقتصادي وضرورته وأهمية وجود خطة اقتصادية تشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فإنها تتأكد وتزيد الحاجة إليها.
- وعلى ذلك فليس صحيحا من الناحية العلمية أو العملية أن اتساع دور القطاع الخاص يعني انحسار دور التخطيط والخطة، بل العكس هو الصحيح. ذلك أن دور التخطيط ضروري لتحقيق التناسق والاتساق بين السياسات والقرارات الاقتصادية المختلفة، في الدول النامية على وجه الخصوص. ولا يمكن ترك هذه الوظيفة لعوامل السوق وحدها، التي قد تحقق توازنات غير مطلوبة، أو أقل من القدر المطلوب في المدى الزمني المرغوب.

- كان التخطيط في الماضي يوجه جهده الأكبر لتنمية القطاع العام الذي كان يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية، وكان له دوره الهام في زيادة الإنتاج وإيجاد القاعدة الصناعية وقاعدة البنية الأساسية.

- ولكن التحول الجديد الذي نعيشه يتعاظم أمر التخطيط ليشمل القطاع الخاص أيضا بذات الأهمية التي كان يوجهها للقطاع العام، مع فارق هام، يتمثل في نوعية الأدوات المستخدمة التي تبنى على التوجه ولا تفرض التوجيه، وتحفز دون أن تتدخل، وتهيأ الحرية للقطاع الخاص في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي لاختيار التصرف والحل الأفضل.

- ومن ثم فدور التخطيط بالنسبة للقطاع الخاص – لا يعوق تقدمه، بل يدفع هذا التقدم إلى آفاق جديدة، فهو يمده بالبيانات والمعلومات اللازمة لهديه إلى الحركة السليمة القادرة على إنجاحه، كما يضع له السياسات التي يستند عليها في العمل وتعود عليها ايجابيا في كافة الأحوال.

- والتخطيط لقطاع الأعمال يمكن أن يحول بينه وبين التعرض لأية مشاكل، فيما إذا أخذ بالدروس المستفادة وتجارب المجتمعات الأخرى بما يجنبه السلبيات ويجعله أقدر على تركيز جهوده في اتجاه التطور والنجاح.

- في الوقت الذي يؤدي فيه التخطيط دوره كمنظم يحلل ويضع الأطر والسياسات والإجراءات التي تحفز على التطوير والإبداع مع الأخذ في الاعتبار المصلحة الخاصة ومصلحة المجتمع ككل.

- ويؤكد التخطيط بذلك أهميته بتحقيق التنسيق والاتساق داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها، وتعبئة المدخرات وتنشيط حركة الاستثمار. فالمدخرات أينما تصب تحتاج إلى قوة دفع تخطيطية لتوجه إلى المسارات المناسبة في عملية التنمية ولتتجه إلى مشروعات مدروسة وبرامج مترابطة تمنع إهدار الموارد وتحافظ على الأموال.

- ويتطلب الأمر بوجه عام ضرورة تطوير للدور الذي تقوم به الدولة في مجالات الاقتصاد القومي، ومن ثم تتحول من منتج للسلع والخدمات إلى مخطط ومراقب لأنشطة الإنتاج والتوزيع، وتتدخل في إطار استراتيجيات عريضة وسياسات عامة لتصويب مسارات الإنتاج السلعي والخدمي، من خلال آليات السوق وبعيدا عن استخدام القرارات الإدارية كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموجودة، وفي ضوء هذه الحقيقة تظل الخطة القومية الأداة الحقيقية لأحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وضمان تطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمية بما يتوافق وتوجهات وآمال المجتمع.

- ومن هذا المنطق ترتبط الخطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي يرتكز على محاولة تخصيص الموارد المتاحة من خلال نظام الأسعار، وتلعب عوامل العرض والطلب دورها في مجالات الاستثمار والإنتاج والعمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الحاكمة لتوازنات الاقتصاد القومي، وتوازنات الوحدة الإنتاجية أو الاستهلاكية في ذات الوقت.

- ويمكن أن نحدد أهم أهداف الخطة في تنويع مصادر الدخل، خفض معدلات البطالة، تقليص معدلات التضخم، خفض العجز في الموازنة المالية، تحقيق الأمن الغذائي، تطور القطاعات كالصناعة والتجارة والمال وغيرها وتبسيط الإجراءات الإدارية وغيرها .

- وفي ظل زيادة دور ومساحة القطاع الخاص تبرز الحاجة لاستخدام منهج تخطيط السياسات المختلفة مثل السياسات النقدية والسياسات المالية وسياسات الأجور وسياسات مؤسسية وتنظيمية وسياسات تشريعية. . . الخ، ويكون الأسلوب هو محاولة إحداث تغييرات كمية ونوعية في هذه السياسات في توقيتات معينة، لإحداث آثار متوقعة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمؤسسات والشركات والأفراد، سواء بصفتهم منتجين أو مستهلكين.

- أي أن الدولة هنا تتبع نظاما جديدا للتخطيط يقوم منهجه على دفع الاقتصاد للسير في اتجاه معين من أجل تحقيق النمو المطرد، وذلك عن طريق تهيئة الظروف المناسبة وإطلاق الحوافز دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية.
- وبعبارة أخرى يعمل هذا الأسلوب على التوفيق بين إطار عام للتخطيط الاقتصادي من جهة، وبين القرارات اللامركزية والملكية الفردية واعتبارات الكفاءة. .الخ من جهة أخرى.
- وتتلخص مهمة التخطيط حينئذ في تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادي في المستقبل، وتوفير المعلومات المتاحة للوحدات الإنتاجية أو تحسينها لاتخاذ القرارات على هديها، وذلك دون إرغام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات معينة.

- ويستند نجاح هذا الأسلوب التخطيطي على الاعتقاد بأنه إذا أمكن تزويد المشروعات والوحدات الاقتصادية بتقديرات دقيقة عن حجم الطلب المتوقع على منتجاتها، فإن باستطاعتها أن تتخذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بتخطيط برامج الاستثمار والإنتاج بما يتفق مع توجهات النمو المرغوب فيها على المستوى الكلي دون إلزام أو إجبار.

- يتضح مما سبق انعقاد الفكرة على أهمية دور التخطيط والخطة ودور الحكومة في المرحلة القادمة رغم ما مر به العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من تحولات جذرية سياسية واقتصادية. تلك التحولات التي اعتقد البعض أمامها بل ونادى بعدم حاجة الدول إلى تخطيط أو إلى دور الدولة بأي شكل من الأشكال، وإلى ترك الأمور للتلقائية، فهي التي ينتظم على أساسها السوق وتعمل فيه آلياته بحرية كاملة. وهذا الاعتقاد يخالف ما جرت عليه أوضاع السوق القائمة في الدول الغربية ذاتها. وقد حدا هذا الوضع المنظمات الدولية إلى التحرر منه خشية أن تنزلق بعض الدول إليه في غمرة التحولات الجارية، فتتأثر به النظم والتعاملات الدولية المستقرة. ومن أهم التقارير التي أشارت إلى تلك الناحية البنك الدولي الذي أفرد أجزاء كاملة عن أهمية التخطيط ودور الحكومة.

- التخطيط من أهم وظائف الإدارة المركزية على كل مستوى وفي كل مجال، للوصول إلى أهداف محددة باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة، في تكامل وتناسق وانسجام خلال فترات زمنية معينة. والتخطيط ينظر دائما إلى المستقبل بآماله وغاياته وموارده، انطلاقا من الحاضر بموارده وقدراته ومشاكله، وما يصادف مسيرته من عقبات وسلبيات يراد بالتخطيط العمل على تخطيها وإزالتها لبلوغ ما يتفق عليه من أهداف وغايات.

- والتخطيط على مستوى الدولة يطلق عليه تسمية التخطيط القومي ويقوم به جهاز مركزي يتولى تحديد الأهداف العامة والقطاعية المأمول بلوغها، والموارد والإمكانيات القومية التي باستخدامها يتم بلوغ تلك الأهداف، في الاستراتيجيات المختارة لتحديد اتجاهات العمل التنفيذي، والسياسات التي تنظم استخدام الموارد وتشكل إطار الإجراءات والمشجعات والحوافز والقيود التي بمقتضاها يتم التنفيذ .

- والتخطيط على مستوى كل قطاع تقوم به كل وزارة فيما يتعلق بالقطاع الذي تديره وتشرف عليه بما في ذلك فروع النشاط التي تندرج تحت القطاع نفسه، وتكون مقترحات خطة القطاع والسياسات المقترحة للتنفيذ على هدي الأهداف العامة للدولة والإستراتيجية العامة للتنمية والسياسات الناظمة للعمل التنفيذ في القطاع بما يتماشى مع السياسات العامة للدولة ويسمى بالتخطيط القطاعي.

- وتنظر الوزارة أو الجهة في خطة القطاع بفروع نشاطه وهي من مسئوليات الوزير المشرف على القطاع وبمعاونة وحدة التخطيط والمتابعة وتكون تحت الإشراف المباشر للوزير.

- وكثيرا ما يطلق على عمليات التخطيط التي تتم على مستوى السلطات الأدنى من السلطة المركزية في قمة الهرم التنفيذي بالتخطيط اللامركزي، ويكون التنسيق بين خطط فروع النشاط القطاع الواحد من سلطة الوزير ويكون التنسيق وتحقيق التلاؤم والتكامل بين خطط القطاعات من قبل السلطة المركزية للتخطيط والمتابعة في قمة الهرم التنفيذي.

- والتخطيط في كل ما سبق هو أسلوب في التفكير والتدبير والعمل المنظم للتنسيق المسبق بين عملياته، والربط بين الأهداف المتفق عليها وبين تخصيصات الموارد المتاحة والوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف المنشودة في تكامل وتناسق وانسجام.

- وتناول التخطيط سلسلة من الأعمال والعمليات المستمرة والمتصلة التي تبدأ بتحديد الأهداف وتخصيص الموارد اللازمة لبلوغها واختيار إستراتيجية العمل وسياساته وربط كل ذلك في خطة عمل متكاملة يجري إقرارها للتنفيذ .

- ويجب الإشارة إلى أن الغرض الأساس من إعداد الخطط سواء أكانت سنوية أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل هو رسم اتجاهات التنمية ومكوناتها من الأعمال المراد إنجازها لتحقيق الأهداف المقررة خلال سنوات الخطة، كما أن الخطط المختلفة تستمد أهميتها من استخدامها كمرجع رسمي في اتخاذ القرارات بالتصرف على تنوعها، واستخدامها كأداة للتنسيق بين الأعمال والعمليات والإجراءات التنفيذية في اتجاه الوصول إلى الأهداف.

- أما إذا كانت الخطة تتخذ مرجعا للقرارات التي تصدر بشأن تخصيص الموارد واستخدامها، ولا يسترشد بها في وضع سياسات التنفيذ ومعايير الأداء، فان الخطة تفقد أغلب فعالياتها في تنظيم الاقتصاد الوطني والنهوض بإدارته .

# شمولية التخطيط وأبعاده الزمنية

- يتناول التخطيط المركزي بعضا من قطاعات المجتمع وفروع نشاطه مثل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية أو يتناول بعضا من قطاعات وفروع نشاط الخدمات الإدارية والاجتماعية في كل تلك الأحوال يكون **التخطيط جزئيا** ويأخذ اسم القطاع أو القطاعات التي يتناولها مثل تخطيط زراعي أو تخطيط صناعي أو تخطيط خدمي.

- أما إذا تناول التخطيط مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فيكون **التخطيط شاملا** وتحدد شموليته بالقطاعات التي تناولها كالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإداري الشامل.

- وتختلف الإبعاد الزمنية للتخطيط تبعا لطبيعة الأهداف التي يتناولها من جهة من الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها من جهة أخرى. وينقسم التخطيط تبعا لذلك إلى ثلاثة أنواع رئيسية.

1. **التخطيط الطويل المدى**: ويتناول الأهداف التي يتطلب بلوغها 10 سنوات أو أكثر وقد تصل إلى 20-30 سنة مثل أهداف تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني من اقتصاد زراعي أو استخراجي إلى اقتصاد زراعي – صناعي متطور أو اقتصاد بترو صناعي متطور أو أهداف إقامة شبكة المرافق التحتية المتكاملة مثل شبكات الطرق والمواصلات ووسائل الاتصال وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي أو أهداف تطوير البنية الهيكلية لقوة العمل الوطنية من المهارات والتخصصات العلمية والفنية والمهنية والتي تتطلب مابين 10 – 15 سنة في تحقيقها .

- أو هدف تنويع الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي مما يتطلب تحقيقه ما لا يقل عن 15- 20 سنة.
- وغالبا ما يتطلب تحقيق الأهداف الطويلة الأجل تنمية العديد من الموارد الطبيعية كالكشف عن البترول والمعادن واستخراجها واستصلاح الأراضي وزراعتها لتحقيق هدف تنويع الإنتاج الزراعي أو الاكتفاء الذاتي.
- كما أن تحديث البنية الهيكلية للإنتاج والاستثمار وتنويع مجالاتها يتطلب تحقيقه فترة تمتد إلى 20-30 سنة وكذلك الحال في تعديل البنية الهيكلية للسكان.

2. **التخطيط المتوسط الأجل**: هو التخطيط للتنفيذ الذي يمتد محوره الزمني 4-6 سنوات، ويتناول تحقيق الأهداف المتوسطة المدى أو القصيرة الأجل، كما يتناول مرحلة زمنية من مراحل التخطيط الطويل الأجل لإعداد الخطط الثلاثية أو الرباعية أو الخمسية. باعتبار خطة التنمية وما تشتمل عليه من برامج ومشروعات وسياسات ناظمة للتنفيذ وبلوغ نتائج خلال الفترة بين 4-6 سنوات وتتطابق مع دورة تولي السلطة التي يكون تنفيذ الخطة وسياستها من مسئولياتها والتزامها. وفي التخطيط المتوسط الأجل يكون من الميسور التنبؤ بما ستكون عليه الموارد وما تكون عليه إمكانيات أجهزة التنفيذ من إنجاز النتائج المستهدفة وبلوغ الأهداف المنشودة، أو الانتهاء من تحقيق أهداف مرحلة من مراحل التخطيط الطويل الأجل.

## 3. التخطيط السنوي ( القصير الأجل)

يقوم جهاز التخطيط بإعداد خطة سنوية لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل أو الخطة البعيدة الأمد، بإعداد برنامج عمل سنوي للسيطرة على مجريات التنفيذ وإعداد متطلباته التفصيلية من الموارد المالية والنقدية، ومن المدخلات السلعية والخدمية، ومن قوة العمل اللازمة بمستويات المهارات والاختصاصيات والمهن المطلوبة، ومن مشروعات الإنتاج والإنشاء التي تم وضع التصميمات الهندسية وتوفير متطلبات تنفيذها من الأموال المطلوبة، وتتم برمجتها للتنفيذ بترتيب تعاقبها أو تزامنها مع بعضها البعض، ومن اختيار الإجراءات المناسبة بما فيها الحوافز والمشجعات وحدود التصرف، وغير ذلك من الأعمال والعمليات التي يتم إسناد أدائها على جهات محددة.

- وبمعنى أخر يكون التخطيط السنوي لإعداد برامج عمل تنفيذي متكامل ومتوازن على أساس إعداد متطلباته من الميزانية المالية والنقدية ومن الميزانيات السلعية والخدمية من ميزانيات قوة العمل والتصدير والاستيراد وغيرها من الميزانيات السنوية للمواد بمصادر الحصول عليها ومجال استخدامها وتوزيعها بين البرامج والمشروعات المعدة للتنفيذ .

- وتكون الخطة السنوية ببرامجها ومشروعاتها وسياساتها وإجراءاتها المحدد أداة للتنسيق في مرحلة التخطيط لإعداد الميزانية العامة وضمان توافر المواد اللازمة للتنفيذ بمصادرها المعنية.

- كما تجدر الإشارة إلى أن الخطط القصيرة الأجل والسنوية تعني بتحقيق الأهداف العاجلة وتذليل العقبات الطارئة مما يوفر مزيد من الإمكانيات والوسائل المساعدة على تحقيق الأهداف المتوسطة والأبعد مدى.

- وجدير بالإشارة أن هناك معاملات قياسية في استخدام قدر معين من الموارد لتحقيق قدر معين من الأهداف أو المنافع أو النتائج. وتلك المعاملات الفنية القياسية وهي نسب بين مقدار معين من المورد وبين ما يقابله من نتيجة الاستخدام، ومن أمثلة هذه المعاملات الفنية ما يلي:

1. معامل رأس المال/ الإنتاج
2. معامل رأس المال/ الناتج المحلي الإجمالي
3. معامل رأس المال/ عدد المشتغلين
4. معامل الإنتاج المحلي/ عدد المشتغلين
5. معامل القيمة المضافة الإجمالية/ عدد المشتغلين
6. معامل الإنتاج/ مستلزمات الإنتاج
7. معامل الناتج المحلي الإجمالي/ مستلزمات الإنتاج
8. معامل الناتج المحلي الإجمالي/ الأجور والمرتبات وما في حكمها
9. معامل الناتج المحلي الإجمالي/ فائض التشغيل
10. معامل الناتج المحلي الإجمالي/ الواردات من السلع والخدمات
11. معامل الناتج المحلي الإجمالي/ الصادرات من السلع والخدمات

# مناهج التخطيط

- تختلف مناهج التخطيط وأساليبه وأدواته باختلاف النظام الأساسي للدولة والحكم، ويختار منها ما يلاءم النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تنتهجه الدولة وتسير عليه في إدارة شئونها. وهناك منهجان رئيسيان للتخطيط أحدهما منهج التخطيط التأشيري الذي تنتهجه الدولة التي تزاول أنشطتها الاقتصادية في ظل قوى السوق الحر وآليات العرض والطلب خصوصا في الاقتصاديات التي تحترم الملكية الخاصة في موارد الإنتاج وطاقاته ويتواجد فيها قطاع الأعمال العام إلى جانب قطاع الأعمال الخاص في كنف نظام رأسمالي يستهدف الربح في كل من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والمختلط.

- والمنهج الثاني هو منهج التخطيط التوجيهي بالأوامر المركزية والذي تتبناه النظم الاشتراكية التي تسود فيها ملكية الدولة لموارد الإنتاج وطاقاته وتسيطر على مختلف فروع النشاط. الاقتصادي والاجتماعي وتتولى إدارتها وتسيير نشاطها في الإنتاج والاستثمارات والاستهلاك والتجارة الخارجية وغيره بالأسلوب المباشر عن طريق التخطيط المركزي لتلك النشاطات. وتكون السياسات التي تقررها الحكومة المركزية أساس تنطلق منه الخطط والبرامج والمشروعات التطويرية من المستوى القومي إلى مستويات الأقاليم والمحليات، ويجري تخصيص الموارد وتقرير الأهداف المادية المستهدف بلوغها بالأسلوب المباشر عن طريق الأوامر المركزية ونظام الأسعار الذي تقرره الدولة بدلا من أسعار السوق المعمول بها في التخطيط التأشيري بالدولة الرأسمالية والتي تنفرد بها وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب وآليات السوق الحرة وليس بأوامر الدولة.

- وفي حين تتناول الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي تحديد الأهداف الرئيسية للتنمية في مجالات الإنتاج من السلع والخدمات والدخل (الناتج المحلي) منه والعمالة فيه، ومتطلبات الاستثمار لتوسيع الطاقة الإنتاجية ورفع مستوى تشغيلها ومصادر تمويلها وغير ذلك من المتغيرات المستهدفة في منهج التخطيط التأشيري والتوجيهي، فإنهما يختلفان في الوسائل والكيفية التي تتحقق بها تلك الأهداف.

- ويُعنى التخطيط التأشيري بتحقيق الأهداف المتفق عليها عن طريق إعداد البرامج والمشروعات والسياسات المناسبة والتنسيق بينها والاطمئنان إلى جدواها، مع ترك الحرية للإدارات التنفيذية على مستوى الوزارة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات والمنشآت في اختيار الوسائل التي توصل إلى النتائج المبتغاة، ولكن في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها وما تحتويه من حوافز وقيود ومشجعات، ومع مراعاة العمل بمعايير الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد وتحقيق الأهداف.

- أما في منهج التخطيط الموجه مركزيا تكون الخطط المتوسطة الأجل ومراحلها من الخطط السنوية ملزمة لجميع المؤسسات والمنشآت والقطاعات ولها قوة القانون سواء فيما يتعلق بالالتزام بتحقيق الأهداف وفيما يتعلق باتباع الوسائل المقررة مركزيا والتي تلتزم مختلف الإدارات والأجهزة التنفيذية بالعمل بها على كافة المستويات من القمة إلى القواعد المحلية. ولذلك توضع الخطط المتوسطة الأجل والسنوية بشكل تفصيلي وتوصيلها إلى مختلف تنظيمات التنفيذ من القمة إلى القواعد المحلية في بنية هرمية، ضمانا لوحدة الإدارة في الاقتصاد القومي، والتنسيق والتكامل بين جميع فعالياته، انطلاقا من أصول الإدارة المركزية للأعمال ومن نظرية التخطيط الاقتصادي الشامل في النظم الاشتراكية .

## التخطيط الاقتصادي في الدول الغربية المتقدمة:

- يسود نشاط القطاع الخاص ومشروعاته في معظم دول أوروبا الغربية، ويتزايد دور الحكومة في المحافظة على الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية القائمة وتأمين فرص العمل المنتج فيها ومكافحة البطالة سعيا وراء الاستقرار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، وتزايد الاتجاه إلى التخطيط التأشيري في دول عديدة منها فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والسويد وغيرها. وتعد بعض هذه الدول خطط تأشيرية خمسيه وعشرية بواسطة هيئات مركزية أو مجالس قومية يمثل فيها رأس المال والعمل والحكومة، وتتولى إعداد مقترحات الأهداف للقطاعات والأنشطة الهامة ومنها الصناعة والتعدين والطاقة ومرافق النقل وسبل الاتصال والمواصلات.

- وتعد بعض تلك الدول أطر إجمالية للخطة تستخدم أداة لضمان الانسجام بين الأهداف ووسائل تحقيقها في القطاعات وفروع النشاط الرئيسية على هدى الموارد والإمكانيات المتاحة والاعتماد على الإسقاطات عن التوقعات المحتملة للاقتصاد القومي ككل. وتستخدم الميزانية العامة للدولة الضرائب، والإعانات وسياسة الاتفاق العام، كما تستخدم السياسة النقدية والائتمانية (التسليف، وأسعار الفائدة، والأجور والأسعار) والتجارة الخارجية (نظم التراخيص والرسوم الجمركية وتخصيصات العملات الأجنبية) لتحقيق الاستخدام الكامل والتوسع في الاستثمارات وبلوغ المعدلات المستهدفة في نمو الدخل القومي. كما تتخذ الإجراءات الحكومية الأخرى المناسبة للتأثير على قرارات المنتجين والمستثمرين في المشروعات الخاصة، والتأثير على مستوى الطلب الإجمالي على المنتجات الزراعية والصناعية في الداخل والخارج.

- وهناك في اقتصاديات السوق الحر والملكية الخاصة أسلوبان وأكثر للتخطيط الاقتصادي التأشيري .

**أولا: الأسلوب الفرنسي** الذي يعتمد في الأصل على تحديد مسبق للتغيرات المستهدفة في البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، تؤدي إلى النمو المتواصل على المدى الطويل، ويستند على التخطيط العمراني والإقليمي الذي يضمن تنمية فروع الصناعة وأنواع المنتجات الأخرى سنة بعد أخرى.

**الثاني – الأسلوب الهولندي** : الذي يعتمد على وضع ميزانية قومية للموارد والاستخدامات كأساس لتقرير السياسات المتعلقة بالمجاميع الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وبما يستهدف المحافظة على أعلى مستوى للنشاط الاقتصادي في مجالات الإنتاج والتشغيل والعمل، وتجرى ترجمتها إلى أهداف كمية ووسائل تحقيقها بإجراءات السياسية المالية (سياسة الإنفاق والضرائب، وسياسة الاستهلاك والاستثمار، وإجراءات تشجيع الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات. . .إلخ) .

- ويصلح هذا الأسلوبان في الدول المتقدمة الصناعية التي تتوافر فيها بنية اقتصادية واجتماعية متطورة، ووفرة في الموارد المالية والمهارات البشرية والتكنولوجية الحديثة.

- كما تتميز بقدرتها الفائقة على وضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وائتمانية فعّالة.
- وفي معظم البلدان النامية تحتاج إلى أساليب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها بحيث تجميع بين التخطيط التأشيري الذي يتماشى مع الأسلوب الفرنسي، وبين التخطيط التوجيهي خصوصا في مجالات التنمية الاجتماعية والإدارية في القطاع العام.

- وفي جميع الأحوال يلزم في البلدان النامية العناية الفائقة باختيار الاستراتيجية المناسبة للتنمية وإلى تحديد الاتجاهات المستهدفة في تطوير البنية الأساسية للإنتاج وما يرتبط به من تنويع الاستثمارات وفرص العمل في الصناعات التحويلية والخدمات الإنتاجية للاستفادة الكاملة بقوة العمل الوطني وتوسيع مشاركتها في مجالات الإنتاج السلعية منها والخدمية. والعمل على وضع إطار عام لخطط طويلة الأجل وتقسيمه إلى مراحل تنفيذية متوسطة الأجل وإلى خطط وبرامج سنوية، والعناية بإعداد السياسات الملائمة لتنمية الإنتاج وتنويع مجالاته، وتنمية الكوادر البشرية وقوة العمل الوطنية والاهتمام بمشاركة المرأة في التنمية، وتنويع الاستثمارات المحلية المنتجة وتعديل التركيبة السكانية، لان تحقيق هذه الغايات البعيد المدى يتطلب سلسلة متصلة من البرامج والمشروعات على محور زمني ممتد.

- وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط التأشيري يرتكز على مستويين من تدخل الدولة. أولها العناية بإعداد بنود الإنفاق العام على مشروعات المرافق الأساسية دون مغالاة مظهرية، وضمان اتساقها مع معدل النمو، وان تتكامل الميزانية العامة للدولة مع الإطار العام للخطة خصوصا فيما يتعلق ببرامج الاستثمار الحكومي وما تخصصه الدولة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في توسيع الطاقات المنتجة والتشغيل الكامل للسعات القائمة منها .
- وثانيهما أن تضطلع الحكومة بدور المرشد والمشجع للنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط وتوجيهه بالاقتناع والمساهمة في تنمية الإنتاج من السلع والخدمات بوجه عام وللتصدير بشكل خاص، كل ذلك عن طريق السياسات العامة وما يتقرر فيها من حوافز ومشجعات مع إعداد خطة تأشيرية تتناول تلك الاتجاهات.

# التخطيط التأشيري:

- ويعتبر التخطيط التأشيري مناسبا للدول النامية والمتقدمة التي تزاول أنشطتها الاقتصادية في ظل قوى السوق الحر.
- ويعتمد التخطيط التأشيري على تفاعل قوى السوق وآلية تحديد أسعار المواد فيها على أساس العرض منها والطلب عليها، ويسعى لتصحيح ما قد ينجم عن قوى السوق وآلياته من اختلالات ومشاكل بإقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتمويلية الملزمة والتي تربط الأهداف ووسائل تحقيقها بالاعتماد على ما توفره تلك السياسات من اتجاهات العمل ومضامينه وما تقره من الحوافز والمشجعات والموانع التي تقود التصرف في استخدام الموارد على كافة المستويات، وتوجيه نشاط المؤسسات العامة والخاصة والتعاونية للنهوض بكفاءة استخدام الموارد وفعالية قوى السوق في ترشيد الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتبادل التجاري مع العالم الخارجي، وبما يؤدي إليه كل ذلك من رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بصفة مستمرة لتأمين رخاء ورفاه الفرد والمجتمع.

- وفيما يلي بعض الملاحظات التي تؤكد اعتماد أجهزة التخطيط على منهج التخطيط التأشيري في معظم الدول العربية:

1. بدراسة وتحليل تقارير المتابعة للخطط تؤكد معدلات تنفيذ الأهداف الكمية المخططة في كافة المجالات أن الخطة تأشيرية.
2. اتساع دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام.
3. الاتجاه نحو تخطيط السياسات.

- هذا ونلخص من تحليل المؤشرات لواقع الاقتصادات العربية تواضع النتائج على الرغم من توفر الموارد المالية والبشرية والموارد الطبيعية، وأن ما حدث من تغير في الدول العربية يحافظ على الهياكل القائمة ويوصف بأنه نمو Growth، حيث يلاحظ زيادة الاختلالات في هياكل الإنتاج القطاعي، وهياكل المالية العامة للدولة، وأيضا في التوزيع، ويجب أن تأخذ التنمية أبعادا كيفية تجاوز هذا النمو الكمي إلى ما يطلق عليه مصطلح تنمية Development، وبهذا ينتقل الأمر من التطور كعملية تاريخية إلى عمليات تنمية مخططة ومقصودة.

## الأجهزة التخطيطية ومصادر البيانات:

- تعتبر الخطة مشروعا قوميا متكاملات يسع جهود كافة الجهات الوزارات والهيئات والمؤسسات في الدولة وفي مقدمتها الأجهزة التخطيطية التالية:

1. جهاز التخطيط
2. البنك المركزي
3. جهاز الإحصاء
4. وحدات التخطيط والمتابعة في الوزارات والإدارات الحكومية

- ويعتمد إعداد الخطة على مصادر كثيرة أهمها:

1. توجهات القيادة السياسية العليا للبلاد .
2. الدراسات التحليلية لنتائج متابعة وتقييم خطط التنمية الاقتصادية في البلد .
3. التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية.
4. الدراسات المستقبلية والتنبؤ بالأوضاع المحلية والدولية.
5. الخطط والدراسات والمعلومات من الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.
6. تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- بدراسة قانون إعداد الخطة لأي دولة يتضح أنه يمثل دليل عمل يرشد جهاز التخطيط لإعداد الخطة على مستوى إجمالي الاقتصاد القومي وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على المستوى الإقليمي، وبالإضافة إلى ذلك يجب توفير دليل عمل تفصيلي لمراحل إعداد الخطة على مستوى الجهات مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.

- يعتمد التخطيط العلمي السليم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى توفر البيانات والمعلومات الأساسية والدقيقة التي تساعد المخططين ومتخذي القرار على تحديد أهداف وبرامج وسياسات الخطة الإنمائية ويلتزم جهاز الإحصاء بالمعايير الدولية والمفاهيم المتعارف عليها في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA، وأيضا تعد بيانات الميزانية العامة للدولة وفقا للمعايير الدولية للنشر الإحصائي الصادر عن صندوق النقد الدولي وميزان المدفوعات IMF، ويتطلب إعداد الخطة الإنمائية.

- ومن الجدير بالذكر أن جهاز الإحصاء يصدر تعدادات للسكان والمباني والمساكن والمنشآت كما تقوم بعمل مسوحات مثل بحث ميزانية الأسرة وهي على درجة عالية من الأهمية سواء بالنسبة للنتائج المنشورة منها أو البيانات التفصيلية غير المنشورة والمفيدة في إعداد الخطة الإنمائية ومتابعتها .